بسم الله الرحمن الرحيم

أولويات البحث العلمي

في قسم أصول الفقه

تمهيد:

انطلاقًا من رسالة قسم أصول الفقه وبرامجه في خدمة العلوم الشرعية وتطوير البحث العلمي فيها، واستجابةً للمستجدات العلمية والمجتمعية والتنموية، وحرصًا على تعزيز إسهام البحث الأصولي في خدمة المجتمع والوطن؛ يحدد القسم أولوياته البحثية بما يحقق التكامل بين التأصيل الأصولي والفقهي والمقاصدي وبين رسالة الجامعة والكلية فيما يتعلق بالقضايا المعاصرة والتطبيقات النظامية والتنموية والتقنية.

وتتجه هذه الأولويات إلى تعزيز حضور علم أصول الفقه في معالجة القضايا المستجدة، وتطوير الدراسات الأصولية التطبيقية، وخدمة التراث الأصولي، والاستفادة من التقنيات الحديثة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

الأولوية الأولى

تطوير البحث الأصولي وتفعيل تطبيقاته

العناية بتطوير البحث في أصول الفقه والانتقال به من الدراسات النظرية المجردة إلى الدراسات التطبيقية التي توظف القواعد والمناهج الأصولية في معالجة القضايا الواقعية والمعاصرة، بما يعزز إسهام البحث الأصولي في مجتمع حيوي، 2030: خدمة المجتمع والتنمية الوطنية، وبما يتصل بمحاور رؤية المملكة العربية السعودية واقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

الأولوية الثانية

أصول الفقه والأنظمة والتشريعات

العناية بالدراسات التي تربط بين القواعد الأصولية والفقهية والمقاصدية والأنظمة والتشريعات في المملكة العربية السعودية، ومن ذلك دراسة تطبيقات أصول الفقه في الأنظمة العدلية والتجارية، وبحث مدى توافقها مع القواعد الأصولية ومناهج الاستدلال، ودراسة أصول صياغة الأنظمة وتفسيرها، ولا سيما ما يتعلق بدلالات الألفاظ والتعارض والترجيح، إلى جانب الدراسات التأصيلية المتعلقة بالتقنين وبناء اللوائح التنظيمية بما يعزز الحوكمة والشفافية.

الأولوية الثالثة

مقاصد الشريعة وفقه المآلات في القضايا التنموية

تفعيل البحث المقاصدي وفقه المآلات في دراسة القضايا التنموية والاجتماعية والاقتصادية، والعناية بتأصيل مفاهيم التنمية وجودة الحياة والاستدامة، ودراسة أثر الأحكام والقواعد الفقهية في استقرار المجتمع ونموه، مع توظيف فقه الأولويات والموازنات في دراسة المصالح العامة والخاصة والقضايا والمشروعات التنموية.

الأولوية الرابعة

القضايا الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة

توجيه البحث الأصولي إلى دراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة باحتياجات المجتمع، ومن ذلك قضايا المرأة وسوق العمل والمشاركة الاقتصادية، ودراسة ضوابطها الأصولية والفقهية في ضوء مقاصد الشريعة، إلى جانب دراسة القضايا المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

الأولوية الخامسة

تجديد الفكر الأصولي واستيعاب النوازل

العناية بتجديد البحث الأصولي وتطوير مناهج النظر والاستنباط بما يمكن من استيعاب النوازل والمستجدات، وتطبيق القواعد الأصولية والفقهية على القضايا المعاصرة، مع توظيف الأدلة والقواعد الاجتهادية، كالمصالح المرسلة والعرف والاستصحاب وسد الذرائع، في دراسة المستجدات الاقتصادية والمالية والطبية والاجتماعية.

الأولوية السادسة

الاجتهاد الجماعي والمؤسسي والتكامل المعرفي

دراسة مفهوم الاجتهاد الجماعي والمؤسسي وآلياته وتطبيقاته المعاصرة، وتعزيز التكامل بين العلوم الشرعية والتخصصات الأخرى في معالجة القضايا المركبة والمستجدة، بما يسهم في بناء دراسات أصولية مشتركة تستفيد من الخبرات المتخصصة في المجالات القانونية والاقتصادية والطبية والتقنية والاجتماعية وغيرها.

الأولوية السابعة

الأمن الفكري وضبط المفاهيم الشرعية

العناية بتوظيف المنهج الأصولي في تعزيز الأمن الفكري وترسيخ قيم الوسطية والاعتدال، ودراسة مناهج الاستدلال وأوجه الانحراف فيها، مع الاهتمام بتحرير المصطلحات والمفاهيم الشرعية وضبطها، وبيان دلالاتها الصحيحة، ودراسة المناهج التي تؤدي إلى تحريفها أو توظيفها خارج سياقاتها العلمية؛ بما يسهم في حماية علوم الشريعة وتعزيز الوعي العلمي والمجتمعي.

الأولوية الثامنة

التراث الأصولي وتحقيقه ودراسته

العناية بالتراث الأصولي تحقيقًا ودراسةً ونشرًا، والكشف عن المخطوطات والآثار العلمية الأصولية، مع إيلاء عناية خاصة بتراث علماء المملكة العربية السعودية، ودراسة مناهجهم وإسهاماتهم العلمية، ونشر التراث الأصولي محققًا وفق المناهج العلمية المعتمدة.

الأولوية التاسعة

الرقمنة والتقنيات الحديثة في البحث الأصولي

توظيف التقنيات الحديثة في خدمة البحث الأصولي والتراث العلمي، من خلال رقمنة المصادر والمتون الأصولية، وتيسير الوصول إليها، والاستفادة من تقنيات التحليل الحاسوبي للنصوص، وبناء بيئة رقمية تخدم الباحثين في علوم أصول الفقه وتسهم في حفظ التراث الأصولي وإتاحته.

الأولوية العاشرة

أصول الفقه والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي

العناية بالقضايا الأصولية والفقهية والمقاصدية المرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، ودراسة المستجدات الناشئة عن تطبيقاتهما، ومن ذلك العقود الذكية، والمعاملات الرقمية، والمواطنة الرقمية، وحماية البيانات والخصوصية، والمسؤولية عن التطبيقات الذكية، ودراسة مآلات هذه التقنيات وآثارها من منظور أصولي ومقاصدي.

خاتمة

تسعى هذه الأولويات إلى بناء توجه بحثي معاصر في قسم أصول الفقه يجمع بين أصالة التأصيل، وتجديد النظر الأصولي، واستيعاب المستجدات، والارتباط برسالة الجامعة وقضايا المجتمع والتنمية، وخدمة الأنظمة والتشريعات، والاستفادة من التقنيات الحديثة، بما يعزز إسهام القسم في تطوير المعرفة الأصولية وخدمة الشريعة والمجتمع والوطن.